تحرك عاجل

تأجيل تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق أحد السعوديين

لم يُنفذ حكم الإعدام بهجرس آل قريع في 25 أغسطس/ آب الجاري كما كان متوقعا، ولكنه لا يزال يواجه خطرا وشيكا باحتمال تنفيذ الحكم به.

نُقل **هجرس بن صالح بن محمد آل قريع** من زنزانته إلى موقع آمن في سجن نجران العام بتاريخ 22 أغسطس/ آب الجاري. وكان من المفترض أن يُنفذ حكم الإعدام بحقه يوم 25 أغسطس/ آب، ولكن ذلك لم يحدث، ودون أن توضح السلطات الأسباب. وثمة احتمال بأن يتم إعدامه في وقت الآن.

وكانت المحكمة العامة في بنجران قد أصدرت في 16 يناير/ كانون الثاني 2013 حكما بإعدام هجرس آل قريع. وعلى الرغم من مزاعم تعرضه للتعذيب ومحاكمته محاكمةً جائرة، فلقد أيدت محكمة الاستئناف والمحكمة العليا الحكم الصادر بحقه. وكان هجرس وابنه محمد قد أُلقي القبض عليهما في 7 يناير/ كانون الثاني 2012 عند مرورهما بمعبر الخضراء على الحدود مع اليمن، واشتبه موظفو الجمارك هناك بأنهما يحملان مخدرات في سيارتهما. واقتيد الرجلان للاستجواب وادعيا لاحقا أنهما قد تعرضا للتعذيب. ولقد "اعترف" محمد آل قريع بارتكاب الجريمة المسنوبة إليهما، وشهد بما يفيد أن والده لم يكن يعلم أنه (أي ابنه) كان يهرب المخدرات. وصدر بحقه حكم بالسجن 20 سنة، ولكن مع ذلك صدر بحق والده حكم بالإعدام. هذا ومُنع الرجلان من الاتصال بالمحامي أثناء خضوعهما للاستجواب.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالملك السعودي كي يوعز بإيقاف تنفيذ إعدام هجرس بن صالح آل قريع وغيره من السجناء المحكومين بالإعدام
- ومناشدة السلطات أن تمنح هجرس وابنه محمدا فرصة لإعادة محاكمتهما بما يتسق والمعايير الدولية ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام
- ودعوتها إلى الإيعاز فورا ودون تأخير بإجراء تحقيق محايد ومستقل في مزاعم تعرض الرجلين للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة
- والتنويه بأن القانون الدولي ينص على عدم جواز فرض عقوبة الإعدام إلا بعد إجراء محاكمات تتسق وأكثر المعايير الدولية صرامة على صعيد المحاكمات العادلة، والتي تنص على عدم جواز الاستدلال بالأدلة المنتزعة تحت التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وذلك كله بانتظار أن يتم إلغاء العمل بالعقوبة نهائيا

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 إلى:

الملك ورئيس مجلس الوزراء
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
فاكس: (بواسطة وزارة الداخلية) 3125 403 11 966+
(يرجى مواصلة المحاولة)
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة،

وزير العدل
معالي الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى
وزارة العدل
شارع الجامعة، الرياض 11137
المملكة العربية السعودية
فاكس: 1741 401 11 966 +؛ 0311 402 11 966+
طريقة المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ إلى:
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزير الداخلية
وزارة الداخلية، ص.ب. 2933
طريق المطار، الرياض 11134
المملكة العربية السعودية
جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 3125 403 11 966+
(يُرجى مواصلة المحاولة)

خادم الحرمين الشريفين

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.
يُرجى مراجعة فرعكم إذا كنتم بصدد إرسال المناشدات في تاريخ آخر. هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم 14/201. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الابط التالي:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/020/2014/en

تحرك عاجل

تأجيل تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق أحد السعوديين

معلومات إضافية

أعدمت السلطات السعودية ما لا يقل عن 22 شخصا خلال الفترة ما بين 4 و22 أغسطس/آب الجاري وحده، بما في ذلك أربعة أفراد من عائلة واحدة بتاريخ 18 أغسطس/ آب في مدينة نجران الواقعة جنوب شرق المملكة بتهمة "استلام كميات كبيرة من الحشيش". وصدر حكم الإعدام بحق هؤلاء الأربعة بناء على اعترافات منتزعة بالإكراه وتحت التعذيب وفق ما زُعم. وفي عام 2013، أعدمت السعودية ما لايقل عن 97 شخصا، كان ثلاثة منهم دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجرائم التي أُعدموا بسببها، وذلك في انتهاك صارخ لأحكام اتفاقية حقوق الطفل. وتُعد السعودية واحدة من بين دول الصدارة عالميا من حيث عدد الإعدامات مع إعدام أكثر من 2000 شخص منذ العام 1985.

ولا تفي إجراءات المحاكم في السعودية بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة .فالمحاكمات في القضايا التي تنطوي على جرائم يُعاقب عليها بالإعدام كثيراً ما تُعقد سراً. ونادراً ما يُسمح للمتهمين بتوكيل محامين لكي يمثلونهم رسمياً، وفي كثير من الأحيان لا يُبلغ المتهمون بسير الإجراءات القانونية ضدهم. وقد يكون دليل الإدانة الوحيد ضد المتهمين هو "اعترافات" انتُزعت بالإكراه أو الخداع. أما المتهمون الأجانب الذين لا يعرفون اللغة العربية، وهي اللغة المستخدمة في التحقيقات السابقة على المحاكمة وفي جلسات المحاكمة، فكثيراً ما يُحرمون من تسهيلات الترجمة الملائمة .وفي بعض الحالات، لا يُبلغ أهالي السجناء المحكوم عليهم مقدماً بموعد إعدامهم.

وتطبق السعودية عقوبة الإعدام على عدد كبير من الجرائم التي لا تُعتبر مقبولة بوصفها "أخطر الجرائم" بموجب المعايير الدولية لتطبيق عقوبة الإعدام، ولا ينطبق هذا الوصف إلا على الجرائم التي تنطوي على القتل العمد مع سبق الإصرار. ومن بين الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام في السعودية "الزنا" والسطو المسلح و"الردّة" و"أعمال السحر" و"الشعوذة". وبعض هذه الجرائم، مثل "الزنا" و"الردّة" ينبغي ألا تُجرم أصلاً. وفي عام 2014، أعدم شخص واحد على الأقل لإدانته بتهمة ممارسة أعمال السحر والشعوذة

هذا، وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء، حيث تمثل هذه العقوبة انتهاكاً للحق في الحياة، الذي كفله "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كما تُعد عقوبة الإعدام أقصى أشكال العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة

الاسم: هجرس بن صالح بن محمد آل قريع
الجنس: ذكر

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 14/201، رقم الوثيقة: MDE 23/021/2014، الصادرة بتاريخ 26 أغسطس/ آب 2014.